الحكومة باركت القانون والنواب اعتبروه الطريق الصحيح لحل مشكلة «البدون»

المجلس يواصل قراراته الشعبية ويمرر تجنيس 4 آلاف مستحق سنوياً

جانب من الجلسة برئاسة مبارك الخرينج (تصوير: صالح محمد)

علي الراشد مترئساً جلسة المجلس أمس

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

واصل مجلس الأمة قراراته الشعبية في جلسته أمس، وأقر تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية عن مشروع قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة «2013» وفقا لحكم البند «ثالثا» من المادة 5 من المرسوم الاميري رقم «15» لسنة «1959» المشار اليه بما لا يزيد عن اربعة الاف شخص.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 43 عضوا وامتناع عضوين من اجمالي الحضور وعددهم 45 عضوا.

وأعرب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله عن خالص شكره لرئيس واعضاء لجنة شؤن الداخلية والدفاع في مجلس الامة على انجاز هذا القانون الذي سوف ينضم الى القوانين الاخرى التي انجزها مجلس الامة موكدا ان الحكومة ستقوم باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتخفيف معاناة فئة المقيمين بصورة غير قانونية

كما وافق مجلس الامة في المداولة الاولى على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الامة عن مشروع القانون بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في مداولته الاولى بموافقة 38 عضوا وعدم موافقة 5 اعضاء وامتناع 6 من اجمالي الحضور وعددهم 49 عضوا، فيما رفض المجلس طلب الحكومة بإقرار المداولة الثانية للقانون حيث رفض 27 عضوا إقرار المداولة الثانية مباشرة، من إجمالي 49 عضوا حضروا الجلسة فيما امتنع 3 نواب عن التصويت، وطالب الأعضاء بمزيد من الدراسة ومعالجة الأخطاء الوجودة في القانون قبل إقرار مداولته الثانية.

وناقش المجلس قضيتا التعليم والمرور، حيث أحال الأولى إلى اللجنة التعليمية لاستيضاح المخالفات الوجودة، فيما حال النصاب دون إقرار توصيات الثانية، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة التكميلية الساعة التاسعة أمس الأربعاء وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن أو اخطار.

علي الراشد: جلستنا اليوم امتدادا لجلسة الأمس.

مناقشة تقرير اللجنة التشريعية عن المشروع بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يعقوب الصانع «مقرر اللجنة»: هذا المشروع كان قد قدم في اللجنة المالية وأقرت انه من اختصاص اللجنة التشريعية وعقدنا جلسات ماراثونية في اللجنة مع جهات الاختصاص وكل من له علاقة بهذا القانون، ومن أهم جوانب هذا القانون، هناك مصطلحات وتعريفات تخص القانون الذي عالج كل المثالب السابقة للقانون القديم وتم مراعاة كل المثالب السابقة وفق الاتفاقيات التي أبرمتها الكويت في الأمم المتحدة.

يوسف الزلزلة: هناك اتفاق على القانون بالكامل ونحن الدولة الوحيدة التي لم تقره فاتمنى التصويت عليه دون المناقشة.

عبدالله التميمي: هذا القانون ضمن الاتفاقيات الدولية التي ابرمتها الكويت وهو من ضمن انجازات المجلس الحالي وتم نفض الغبار عنه وعالجنا المثالب في كافة الاتفاقيات، ولدينا قانون منذ 2002 وهو قانون محلي، ويجب أن نحصن الشخصيات الكويتية والشخصيات الدبلوماسية والسياسية.

فقد شهدنا فرض عقوبات على شخصيات عالمية بشكل كبدي فاتمنى أن نحصن تلك الشخصيات، لأن لدينا مساحة كبيرة من الحرية، نخشى أن يتربص المجتمع الدولي بأشخاص ومصلحة الكويت في المقدمة.

معصومة المبارك «المقرر»: هذه الاتفاقية استندت الى حزمة من الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها الكويت مع الاحتفاظ بالتحفظ الذي أبدته الكويت، ونحن على حرص تام بالمحافظة على الخصوصية الكويتية من حيث سقف الحرية التي نتمتع بها في الكويت.

يعقوب الصانع «المقرر»: راعينا ألا تتضارب أو تتعارض الاتفاقيات الدولية مع القوانين المحلية.

عبدالحميد دشتي: هناك ملاحظات موجودة تتبغي التدقيق ولكن لو تأخر هذا القانون سيعرضنا الى عدم الانضمام الى الدول التي تتمتع بالشفافية في قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب.

عادل الخرافي: دعونا نعرف كيف يفسر الغرب الارهاب فهو يفسرها بسيطرة الدول الكبرى على العالم الثالث فنحن دول العالم الثالث ادوات لصالح أصحاب المصالح الكبرى، دول العالم الثالث أحرار ولا نقبل تدخل من اي قوى عظمى، أما تعريف الارهاب فلقد فسره شرعنا الدين الاسلامي الذي لا يترك شيئا الا وفسره ووضع له ضوابط.

القوانين الدولية والاتفاقيات لا تخالف الدستور والقانون نعم الدستور خط احمر اما القانون فيمكن تعديله، الارهاب من صنيعة الغرب، وغسل الاموال فان اكبر ازمة مرينا بها عام 2009، فيستطيع اقل مواطن ان يحمي مدخراته، ولا نقبل ان تبنى الكويت من اموال حرام مثل غسل الاموال، الكويتي نظيف ولكن هناك ضعاف النفوس، وجبل أهل الكويت قبل النقط على كيفية التعامل مع الاموال، ملاذنا الأخير هو شرع الله.

خالد الشليمي: أمريكا وضعت مفهوم الارهاب المطاطي واوحت للمجتمعات بأن الارهاب يخرج من المسلمين حتى احتلت بلدان اسلامية بدعوى مكافحة الارهاب بدات بالهيمنة على المصارف الاسلامية العالمية واكملت قبضتها على الجانب المالي العالمي الى ان دخلت على الكويت وبدات تتكلم عن ربط العمل الخيري واتهامه بتمويل الارهاب وهو بريء من تلك الاتهامات حتى ان صاحب السمو اشاد بالعمل الخيري وانه منارة للعالم.

يجب أن نفرق بين غسل الاموال ومكافحة الارهاب واتهم بعض اعضاء مجلس الامة بهذا الامر لكن لعدم وجود قانون ينظم ذلك اضطرت النيابة لحفظ الملف، وارجو ويجب ان يفتح ملف الايداعات مرة اخرى وسنبادر بتقديم طلب مع بعض الاخوة حتى نطلع على ما اثير في السابق وحقيقته وسيكون بصفة الاستعجال.

نحن لا نريد التنبيش لكن ما اثير عن ارقام خيالية وملايين والشعب الكويتي يرفض ان تكون المؤسسة التشريعية عرضة لهذا الامر، ونتمنى تعاون المجلس في هذا الخصوص وهو فحص ملف الايداعات.

خليل الصالح: بالنسبة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب فان الكويت لها سقف راق لالتزام الكويت بالتوقيع على هذا القانون هناك كثير من الجرائم أساسها هي كيفية تحصيل الاموال كجرائم التستر التجاري، وهناك تعديلات جيدة على القانون وهناك ملاحظات، بالنسبة للاحكام على تلك الجرائم فينبغي ان تكون شديدة وصارمة واتمنى ان يكون هذا القانون بداية لتاسيس قاعدة بيانات حقيقية.

يوسف الزلزلة: هذا القانون ليس جديدا، ومن خلال القراءة ارتاينا في هذا المجلس طالما انه لا يحتوي على مبالغ مالية ان يحول الى «التشريعية»، هناك فرق شاسع بين غسل الاموال ومكافحة الارهاب، ولذلك نحن في الكويت هي الدولة الوحيدة في الخليج التي لم تقر هذا القانون لأن لدينا هيئات خيرية لكن هناك من يستغل ذلك في الفساد، لكن اعمال الخير البعض القليل يستغلها في تمويل الارهاب، وعندما نقر هذا القانون معنى ذلك اننا نساهم في الحالة الدولية العامة والعالمية في مكافحة الارهاب، ويجب اقراره حتى تكون في مصاف الدول التي تحترم الاتفاقيات الدولية وحتى يكون لنا دور في مكافحة الارهاب وقطع الطريق على كل من تسول له نفسه بفعل جرائم ارهابية، هناك مادة رقم 3 «يعد مرتكبا لجريمة تمويل الارهاب من تقدم او جمع الاموال لارتكاب عمل ارهابي او لصالح منظمة ارهابية أو شخص ارهابي وتعتبر اي من الاعمال الواردة سابقا جريمة تمويل لارهاب حتى لو لم يستعمل في الارهاب»، سؤالي للجنة التشريعية أين هذه المادة عامة، ونخشى أن يكون هناك رجل سياسي ويتهم اذا ما اريد محاربته فهل هناك حصانة معينة للاشخاص.

صفاء الهاشم: هذا القانون سيكون المسطرة التي تضع الكويت في مسار المجتمع الدولي لمنع العنف وغسل الاموال ولمنع التبرعات المشبوهة، فقد طال أمده لأننا عانينا من حركات مشبوهة، سواء من محاولات اسقاط نظام او الطعن في الانظمة، واشنطن وبريطانيا تنتظر اقرار هذا القانون على جلسة اليوم، مسميات كثيرة ومريرة أخذت شكل هذه التبرعات المشبوهة وتفسيرها، واقرارها اليوم سيكون انجازا للكويت ويرجعها الى مصاف الدول وهذا نوع من الاحترام الدولي، يجب ان نلحقه بقانون الاتجار بالبشر، وعانينا من تدابير الاخوان ومحاولاتهم اسقاط انظمة الحكم.

عانينا كثيرا من مؤسسات مالية «اسلامية» تضع الاموال في محافظ مشبوهة، ارجو من الحكومة ان يسمعوا ان تطبيق القوانين بحذافيرها هو المطلوب اليوم والبحث عن مصادر الاموال من اين تأتي وأين تذهب؟.

خالد العدوة: هذه المعادلة مقلوبة فمن الذي يرعى الارهاب في العالم؟ امريكا هي التي ترعى الارهاب والدول التي تدور في فلكها وحزب الناتو الذي يقصف بالطائرات من دون الطيارين تقصف في باكستان وافغانستان ويقع الضحايا وهم في افراح واعراس يبادون واذا حاول الضحية ان يرفع الصوت ويجهر ولا نريد ان نذكر فلسطين التي نسيها العرب مثل حمد بن جاسم الذي يذهب الى اسرائيل يجب تحرير القدس الشريفة ويجب ان يكون لدينا الجراة والشجاعة ماذا فعلت الدول الكبرى في افتراءاتها، ماذا فعلوا بالشعب العراقي على أن هناك اسلحة دمار شامل وتوارى الجبان لأنه شريك جورج بوش لماذا سمحنا لأنفسنا بذلك؟!، العمل الخيري في الكويت ناصع في الكويت.

من للأيتام في الدول العربية، امريكا تريد ان تقطع ينابيع الخير من البلاد العربية حتى يستفردوا بالضحية، هم الارهابيون واليمن المتطرف والصهيونية هم المسؤولون عن الارهاب في 2002 صدرنا قانونا يدين غسل الاموال في كل صورة لدينا قوانين قوانيننا وتشريعاتنا سليمة، لا يجب ان نتعاطف مع من يرعى الارهاب في العالم.

معصومة المبارك: هذا القانون الموجود بين أيدينا هو أشمل فهو ليس قانونا معنيا بفعل الارهاب ولكن معني بتمويل الارهاب.

يعقوب الصانع: الكويت حريصة جدا على سمعتها في موضوع غسل الاموال وتمويل الارهاب، لكن المنظمات الارهابية يسلكون طرقا وتحايلا على قضايا غسل الأموال.

خالد العدوة: نحن مع التشريعات التي تضيق الخناق على غسل الاموال وتمويل

الشيخ أحمد الحمود يفند أسباب الأزمة المرورية

.. والحجرف متحدثا عن القضية التعليمية

الحجرف: العوضي يتحدث عن قضية شخصية والأمر تحول إلى استجواب وليس نقاشاً عن التعليم ومشاكله

ملف التعليم يحظى باهتمام صاحب السمو وسنعرض ما نقوم به لتطوير المنظومة

مستقبل الكويت في يد أبنائها وواجبنا إعادة ثقة المواطن في التعليم عبر معالجة القصور

نعمل على إيجاد برامج تحاكي قدرات الطلبة ممن يعانون ظروفا خاصة أو صعوبات في التعلم

هدفنا إيجاد نظام تكاملي بين الرؤية والرسالة من خلال التركيز على عملية التعليم وليس التلقين

الحمود: نعمل جاهدين لتخفيف حدة المشكلة المرورية وإيجاد حلول لقطاع النقل

عسكر: هناك 57 عائلة عملوا بالنفط منذ الأربعينات ولم يجنسوا إلى جانب حملة إحصاء 65

الحسيني: الكويت مصنفة ثانية عالمياً بالعنف اللفظي وتحتاج إلى تغيير فلسفة التعليم

العوضي: الفساد يهدد أبناءنا والوزير يقول أناشد المسؤولين بتطبيق القانون

جانب من الجلسة .. والحضور الحكومي